تعزيز أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني وزيادة معدّل التسجيل في هذه البرامج بالتماشي مع احتياجات سوق العمل

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

خلفيّة

يتوفّر في الأرض الفلسطينية المحتلّة

مركزا للتعليم والتدريب التقني والمهني،

٥٨ منها تديره

وزارة التربية

(المدارس المهنية والصناعية)

ووزارة العمل

(مراكز التدريب المهني).

كذلك، يقدِّم ما يزيد عن ٢٠٠ مركز تعليمي وثقافي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني. إلا أنّ معدّل التسجيل في هذه المدارس والمراكز لا يزال متدنيّا. ففي العام ٢٠١٨، شكّل طلّاب التعليم والتدريب التقني والمهني ٥٪ فقط من إجمالي طلّاب التعليم الثانوي (من الصف العاشر حتى الصف الثاني عشر). وفي العام ٢٠١٩، تقدّم ٤٥٠٠ طالب تقريبًا بطلبات تسجيل في مراكز التدريب المهني التي تديرها وزارة العمل، والتي ليست لديها القدرة سوى على استيعاب نصف هذا العدد.

يقدِّم ما يزيد عن

٢٠٠ مركز تعليمي وثقافي خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني.

أعطت السلطة الفلسطينية الأولوية لزيادة التسجيل في مراكز التعليم والتدريب التقني والمهني لمكافحة البطالة وردم الهوّة بين العرض والطلب في سوق العمل. لذا، يجري العمل حاليًا على إقرار قانون الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب التقني والمهني، التي ستدعم إنشاء نظام فعّال للتعليم والتدريب التقني والمهني يلبّي احتياجات سوق العمل ومتطلّبات النمو. وتستند هذه الأولوية السياساتيّة إلى بيانات مسح القوى العاملة، التي تُظهر باستمرار تدنّي معدلات البطالة لدى المتخرّجين من برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، مقارنة بأولئك الذين يتخرّجون من البرامج الأكاديمية.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح برامج التعليم والتدريب التقني والمهني

بزيادة عدد العمّال الماهرين.

إلا أنّ التدريب المهني قد يواجه بعض العوائق، ومنها الكلفة المرتفعة لإطلاق هذه البرامج، وتدنّي أجور المتخرّجين منها مقارنة بأجور خرّيجي الجامعات. فيعمل معظم المتخرّجين من برامج التعليم والتدريب التقني والمهني في قطاع الخدمات، بالرغم من الانخراط غير الملائم للحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال. كذلك، تُعزِّز برامج التعليم والتدريب التقني والمهني التمييز الأفقي بين الجنسَيْن في سوق العمل، بحيث تحصل النساء على مهن ووظائف تقليديّة.

الفجوات الأساسية

بالرغم من التقدّم الذي أُحرِز مؤخرًا في معدلات التسجيل في البرامج التعليمية وتوسيع هذه البرامج، لا يزال من الضروري تنفيذ الكثير من الإصلاحات في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني.

وبالرغم من إقرار الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب التقني والمهني، إلا أنّها لم تُنفَّذ عمليًا بعد،

وخصوصًا الجوانب المتعلّقة بالتنسيق والحوكمة.

كذلك، يبدو أنّ التنسيق بين برامج التعليم والتدريب التقني والمهني والقطاع الخاص لا يزال ضعيفًا،

فمعظم برامج التدريب المهني غير المموَّلة من الحكومة

تفتقر للتنظيم المناسب أو لا تمنح شهادات مُعترَفًا بها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ تقديم المكافآت إلى المتدرّبين خلال التدريب أو في مواقع العمل قد يساعد أصحاب العمل على بناء قوة عاملة، بدلًا من مجرَّد تدريب أفراد يغادرون المؤسسة بعد انتهاء التدريب وينتقلون للعمل في أماكن أخرى.

ولا يزال الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب التقني والمهني ضعيفًا، خصوصًا لدى النساء.

ولا يزال مقدّمو خدمات التعليم والتدريب التقني والمهني يعملون ضمن إطار مُجزّأ

وتحت إشراف وزارات متعدّدة، كما لم يتمّ اعتماد نظام موحّد لإصدار الشهادات واعتمادها.

معظم الطلّاب الذين يشاركون في أنشطة التدريب المهني

لا يحصلون على أيّ دخل،

باستثناء بدل نقل متواضع.

ويُبلغ أصحاب العمل بأنّ المتخرّجين من برامج التعليم والتدريب التقني والمهني يفتقرون للمهارات الحياتيّة،

بما في ذلك اللغات وخدمة العملاء والمثابرة.

كما أنّ الروابط بين برامج التعليم والتدريب التقني والمهني والقطاع الخاص لا تزال ضعيفة هي الأخرى.

فضلًا عن ذلك، يركّز معظم مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني على عدد محدود من المهن، ولا تزال أساليب التعليم تتمحور حول المعلّم نفسه،

ويفتقر الطاقم التعليمي إلى المؤهلات اللازمة

لمواكبة التطوّرات في عالم العمل أو حتى الاحتياجات في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. لذا، تبرز الحاجة إلى استثمارات واسعة النطاق في هذا القطاع.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

يبلغ احتمال تسجّل النساء في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني نصف احتمال تسجّل الرجال فيها (٩.١٪ للرجال، مقارنة بـ٤.٦٪ للنساء).[١] حاليًا على مستوى المهارات، التي تؤثر في تشغيل النساء والشباب. فيشير أصحاب العمل من جميع القطاعات إلى أنهم يواجهون صعوبات في ملء المناصب الشاغرة وفي العثور على عمّال يمتلكون المهارات التقنية المطلوبة. وغالبًا ما يمارس أصحاب العمل التمييز الشديد ضدّ النساء اللواتي يتقدّمن بطلبات العمل لجهة قابلية تشغيلهنّ وقدراتهنّ المهنية.[٢]

ويبدو أنّ الفجوة في المهارات أشدّ في القطاع الزراعي مقارنة بغيره من القطاعات وفق المستجيبين للاستبيان، إذ إنّ النساء لا يتسجّلن في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني في القطاع الزراعي على الإطلاق. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ الطلّاب والمتخرّجين في المنطقة «ج» يعيشون في مناطق نائية وبعيدة عن معظم مراكز وخدمات التعليم والتدريب التقني والمهني المتوفّرة حاليًا.

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨.
٢ انظر المشروع البلجيكي - دعم التعليم والتدريب التقني والمهني في فلسطين. (٢٠١١) «دراسة كمّية ونوعيّة لتقييم احتياجات التدريب للقوى العاملة المؤهلة ضمن مستويات العمل الأساسي» (Qualitative and Quantitative Training Needs Assessment Study for the Qualified Workforce Within the Basic Work Levels).

المجالات القابلة للتحسين

ينبغي الإسراع في تطوير برامج التعليم والتدريب التقني والمهني بالتماشي مع خطط الحكومة واستراتيجياتها، من خلال

توسيع نظام التعليم والتدريب التقني والمهني

والفرص المتوفرة في هذا المجال، خصوصًا على المستوى الجامعي، بما في ذلك إنشاء وتطوير مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني؛

وتحديث مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني

لكي تشمل المهارات الحياتية/الشخصية وغير المهنيّة والتعلّم القائم على العمل؛

ودعم وزارة العمل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

في معالجة الفجوات المؤسسية والقانونية والمالية

وضمان تنفيذ واعتماد الأُطر الوطنية للمؤهلات بالكامل (ينبغي أن يشمل ذلك تقديم شهادات المهارات المهنية، والاعتراف بالتعليم السابق والكفاءات الحالية، وتحديد معايير كفاءة المهارات كعناصر ضرورية لتنفيذ الأُطر الوطنية للمؤهلات)؛

ومعالجة أوجه القصور في أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني التي تؤدي إلى

تدنّي المخرجات التعليمية؛

ودعم مدارس التعليم والتدريب التقني والمهني

لتطوير التعليم القائم على العمل والكفاءة، عبر بناء المنشآت وتوسيع المدارس وزيادة مستويات التسجّل وبناء الشراكات بين المدارس ومعاهد التعليم والتدريب التقني والمهني والقطاع الخاص لتصميم وتنفيذ برامج تعلّم قائمة على العمل، وغيرها من التدابير؛

وتعزيز أنظمة إدارة المعلومات التعليمية

كأدوات للتخطيط في مجال التعليم ولرصد أهمية المخرجات التعليمية؛

ومواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل

من خلال الشراكات مع مؤسسات القطاع الخاص في قطاعات التصنيع والزراعة والمصارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المخاطر والتحديات

نظرًا إلى استمرار جائحة كوفيد-١٩ وأثرها على الاقتصاد، قد تدعو الحاجة إلى مراجعة خطة عمل التعليم والتدريب التقني والمهني لأخذ الدورة الاقتصادية غير المؤاتية في الاعتبار والتركيز أكثر على البرامج الكثيفة اليد العاملة والقصيرة الأمد.

النتائج المرجوّة

١. تحسين التطابُق بين التربية والتعليم العالي، من جهة، واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى.

يكتسب الوصول إلى التشغيل من خلال التعليم والتدريب المناسبَيْن أهمية قصوى لتحقيق التنمية والرفاه على الصعيدَيْن الاجتماعي والاقتصادي. فيؤثر عدم التطابُق الحالي بين مهارات العمّال والباحثين عن عمل، من جهة، واحتياجات سوق العمل، من جهة أخرى، في جميع القطاعات، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويقوّض أيضًا فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

وعليه، يركّز هذا الهدف على الإسراع في تطوير برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وإصلاحها وتعزيز التعليم العالي الجودة لتحقيق النتائج التالية:

- رفع معدل التسجيل في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني (الذي يبلغ حاليًا ٤.٨٪) من إجمالي عدد الطلّاب في الصف العاشر.
- رفع نسبة تسجيل والتحاق الطلاب بمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني (من ١١.٣٪) من إجمالي عدد الطلاب الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوي بنجاح بحلول العام ٢٠٢٥.
- رفع عدد المدارس التي تقدّم برامج التعليم والتدريب التقني والمهني المتكاملة والتعلّم مدى الحياة.
- ضمان اكتساب الشباب والشابات العاطلين والعاطلات عن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة) وتطويرهم للمهارات الحياتية اللازمة للحصول على فرص عمل.

سيتمّ إنشاء وحدات مهنية وتجهيزها للاستخدام الفوري في ١٠٠ مدرسة على الأقل، كما سيُقدَّم ٥٠ برنامجًا لتدريب المدرّبين على الأقل في هذه الوحدات لاستهداف ما لا يقلّ عن ١٠٠ معلّم بالشراكة مع أصحاب العمل. كذلك، سيتمّ تطوير واختبار نظام لرصد تفضيلات الطلّاب في العام ٢٠٢١ والبدء بتشغيله في العام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تصميم برنامج توعوي وتوجيهي بالشراكة مع القطاع الخاص. وسيتمّ إعداد برامج تُبثّ عبر الإعلام المحلّي لتوعية الناس، وخصوصًا طلاب المدارس الابتدائية والثانوية، بأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني وفرص التشغيل في هذا القطاع. ويمكن تحقيق ذلك عبر الاستفادة من التدخلات الحالية، التي أثبتت أنها تلعب دورًا أساسيًا في رفع معدلات التسجيل في التعليم والتدريب التقني والمهني في السنوات الأخيرة.

١.أ. مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل، من الناحيتَيْن الكمّية والنوعية، من خلال الشراكة الوثيقة بين القطاعَيْن العام والخاص.

المؤشرات

- عدد وطبيعة برامج التعليم والتدريب التقني والمهني التي تمّ تطويرها أو إنشاؤها بالاستناد إلى احتياجات سوق العمل، وعدد الطلّاب المسجّلين في هذه البرامج، مصنّفين بحسب النوع الاجتماعي.
- معدّل الارتفاع السنوي في عدد مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني التي تضيف مقررات أو برامج ريادة الأعمال والمهارات الحياتيّة إلى مناهجها التعليمية الإلزامية.
- نسبة الطلاب المسجّلين في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني الذين يحصلون على تدريب متعلّق بسوق العمل.
- نسبة المعلّمين المؤهّلين، مع تصنيفهم بحسب كفاءاتهم المهنية.
- معدل رضا أصحاب العمل بعمليات ومخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني.

١.ب. تشجيع الطلاب، وخصوصًا النساء، على التسجّل في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.

المؤشرات:

- الارتفاع في معدّل التسجيل في التعليم والتدريب التقني والمهني، مصنّفًا بحسب النوع الاجتماعي.
- نسبة المدارس الأكاديمية التي تتضمّن وحدات تعليم وتدريب تقني ومهني مفعّلة، مصنّفة بحسب النوع الاجتماعي للطلاب.

التمويل المقترح

١٥٠٠٠٠ دولار أميركي

لمواءمة
التعليم والتدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل

من خلال الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص.

٣.٢ ملايين دولار أميركي

لتطوير وتحديث
مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني

في المدارس المهنية ومراكز التعليم والتدريب التقني والمهني ومؤسسات التعليم العالي.

٢٥٠٠٠٠ دولار أميركي

لتطوير إطار اعتماد برامج التعليم والتدريب التقني والمهني

١.٩ مليون دولار أميركي

لتقديم
برامج تدريب متخصصة

لموظفي التعليم والتدريب التقني والمهني، بالتماشي مع استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني.

١٠٣ ملايين دولار أميركي

لبناء وتجهيز
مدارس جديدة ومراكز جديدة للتعليم والتدريب التقني والمهني.

٨.٨ مليون دولار أميركي

لزيادة القدرة الاستيعابية
لمدارس ومراكز التعليم والتدريب التقني والمهني

بنسبة ٢٠٪ على الأقل، بما في ذلك إنشاء جامعة حكومية للتعليم والتدريب التقني والمهني.

٣ ملايين
دولار أميركي

لتطوير البنى التحتية

لثلاث مؤسسات للتعليم والتدريب التقني والمهني المتقدِّم، بالتماشي مع متطلبات سوق العمل.

١٥٠٠٠٠ دولار
أميركي

لإنشاء نظام وطني

لتحديد الفجوات التعليمية بين الطلّاب وردمها.

٣.٥ ملايين
دولار أميركي

لإنشاء وحدات مهنية

في ١٠٠ مدرسة على الأقل.

٥٠٠٠٠٠ دولار
أميركي

لإنشاء نظام موحّد

لتتبّع المتخرّجين من برامج التعليم والتدريب التقني والمهني وقياس رضا أصحاب العمل وتوقّع احتياجات السوق.

مليون
دولار أميركي

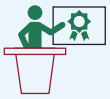

لتقدم ٥٠ دورة لتدريب المدرّبين

على الأقل، يستفيد منها ما لا يقلّ عن ١٠٠٠٠ معلّم.

١٢٠٠٠٠ دولار
أميركي

لتطوير وتطبيق
نظام لرصد تفضيلات الطلّاب في المدارس.